

Distr.: General
21 September 2006
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون
البند ٧١ من جدول الأعمال
المحيطات وقانون البحار

رسالة مؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشير إلى البند ٧١ من جدول الأعمال "المحيطات وقانون البحار" الذي
ستنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

ويسرني أن أحيل إليكم طيه في هذا الصدد وثيقة بعنوان "السياسة البيئية الوطنية
للتنمية المستدامة للمناطق المحيطية والساحلية المكسيكية: استراتيجيات صيانتها واستخدامها
بشكل مستدام" (انظر المرفق).

ويتمثل الغرض الأساسي من هذه الوثيقة في وضع إطار استراتيجي لصيانة المناطق
المحيطية والساحلية المكسيكية واستخدامها على نحو مستدام.

وتحدد الوثيقة مبادئ توجيهية للسياسة البيئية تهدف إلى تحقيق التنسيق والترابط بين
السياسات الحكومية العامة والقطاعية عن طريق اقتراح نموذج للإدارة يتسم بالشمولية
والمرونة وتقوم على المشاركة وتعدد الاختصاصات.

وترى حكومة المكسيك أن المعلومات والاستنتاجات المقدمة في الوثيقة المرفقة
ستقدم مساهمة قيمة في أعمال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة فيما يتعلق بمسألة
المحيطات وقانون البحار.

كما ترحو الحكومة ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الدورة
الحادية والستين للجمعية العامة في إطار البند ٧١ من جدول الأعمال.

(توقيع) إنريكه بروغا فيوي

البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

السياسة البيئية الوطنية للتنمية المستدامة للمناطق المحيطية والساحلية المكسيكية: استراتيجيات صيانتها واستخدامها بشكل مستدام

معلومات أساسية

في عام ٢٠٠١، شكلت أمانة البيئة والموارد الطبيعية فريق رصد المناطق البحرية والساحلية، وأخذت على عاتقها في الوقت نفسه مهمة وضع استراتيجية لتحقيق الإدارة البيئية المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية للبلد. وأتاح التقدم الذي أحرزه الفريق تحديد الوكالات الرئيسية المعنية ومنهاج العمل الأساسي المتعين اعتماده في معالجة هذه المسألة. على أنه تبين أنه من اللازم بذل المزيد من الجهود على الصعيد المؤسسي من أجل وضع وتنفيذ سياسة وطنية خاصة بالمناطق المحيطية والساحلية.

وفي عام ٢٠٠٤، لاحظت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في معرض تقييمها للإنجازات البيئية للبلدان الأعضاء فيها، أن "المكسيك لا تتوفر على لجنة أو هيئة إدارية تتولى تنسيق أنشطة الإدارات المسؤولة على القطاعات الاقتصادية في المجال البحري تنسيقاً صحيحاً". وأوصت أيضاً بأن تبذل الحكومة جهوداً جادة في هذا الصدد، نظراً للأهمية التي تكتسبها الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بالنسبة إلى الاقتصاد المكسيكي.

وفي الوقت نفسه، طلب المجلس الاستشاري الوطني للتنمية المستدامة الذي يمثل المجتمع المدني من أمانة البيئة والموارد الطبيعية وضع إطار للسياسة المتعين اتباعها في المنطقة الساحلية.

وتوجت هذه المساعي والتوصيات بصياغة سياسة بيئية وطنية للتنمية المستدامة للمناطق المحيطية والساحلية تضع إطاراً استراتيجياً لصيانة تلك المناطق واستخدامها بشكل مستدام. وتحدد السياسة البيئية الوطنية المبادئ التوجيهية البيئية الرامية إلى المواءمة والتنسيق بين السياسات الحكومية العامة والقطاعية، وتقترح نموذجاً للإدارة يتسم بالشمولية والمرونة ويقوم على المشاركة وتعدد الاختصاصات.

أهداف السياسة البيئية الوطنية والمبادئ التوجيهية للتنمية المستدامة للمناطق المحيطة والساحلية

الأهداف الرئيسية

- تطبيق سياسة منسقة قائمة على توافق الآراء بشأن أوجه استخدام الموارد المحيطة والساحلية، تكون أساساً لأوجه الاستخدام المتنوعة هذه، مع اتخاذ سلسلة من التدابير الملائمة لتسوية الخلافات بين مختلف المستعملين، بغية تحسين إدارة تلك المناطق؛
- تصميم ووضع ودعم نظام لصنع القرارات والاضطلاع بالأنشطة على مختلف المستويات الحكومية فيما يخص المناطق المحيطة والساحلية للبلد، وذلك على أساس مشاركة الحكومة في عملية تخطيط متواصلة يشارك فيها أيضا السكان المقيمون في المنطقة والعناصر الفاعلة الاقتصادية والأطراف المعنية الأخرى؛
- العمل على التنمية المستدامة لتلك المناطق بشكل يتسنى معه الحفاظ على سلامة نظمها الإيكولوجية وحماية سكانها وتمييزهم اقتصاديا واجتماعيا، والوفاء بالالتزامات الوطنية والدولية فيما يتعلق بصيانة السواحل والمحيطات؛
- مراعاة الالتزامات الناشئة عن الالتزامات الدولية فيما يتعلق بصيانة المحيطات والسواحل وبقانون البحار لدى وضع هذه السياسة العامة وتنفيذها.

الأهداف الفرعية

- تنسيق الإجراءات القانونية والإدارية التي تنظم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الساحلية على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات والمستوى المحلي؛
- وضع هيكل قانوني يتسق مع المفهوم الجديد للسياسة العامة ورؤيتها وغاياتها بهدف تحقيق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛
- اعتماد نظام لإدارة المناطق الساحلية يقوم على توزيع المسؤولية واللامركزية من أجل تحقيق أهداف الإدارة المستدامة لهذه السياسة.
- وسعياً إلى وضع الأسس من أجل تحقيق هذه الغايات، ستدور السياسة حول ستة محاور استراتيجية هي:
- النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي؛

- قطاعات الإنتاج والمستوطنات البشرية؛
- أدوات السياسة العامة؛
- الإطار القانوني والمؤسسي؛
- طرق إيصال المعلومات عن المحيطات والسواحل (البحث العلمي والتعليم والإعلام)؛
- الإدارة العامة والمشاركة الاجتماعية.

خصائص المناطق البحرية والساحلية المكسيكية

العوامل الطبيعية

تحتل المكسيك موقعا جغرافيا متميزا، إذ تقع بين أكبر محيطين على الكرة الأرضية وداخل النطاق المداري كمنطقة وسطية بين المنطقتين القطبية الشمالية الحديثة والمدارية الحديثة. وينشأ عن هذه الخصائص، إلى جانب الطبوغرافية غير المستوية، تنوع كبير في أنواع المناخ والبيئة والمناظر الطبيعية، وهي عوامل تفسر في حد ذاتها التنوع البيولوجي الهائل الذي يتسم به إقليمها.

ويتمتع البلد بسواحل تزيد على ١١ ٠٠٠ كيلومتر، تتوزع على ١٧ ولاية و ١٥٠ بلدية، وتبلغ مساحة منطقتيه الاقتصادية الخالصة أكثر من ٣ ملايين كيلومتر مربع، أي تزيد بنسبة حوالي ٥٠ في المائة عن مساحة أراضي البلد القارية. ورغم الحجم الكبير من المعلومات الأوقيانوغرافية التي أنتجتها مؤسسات مختلفة في المكسيك، فإنها لم تنظم في شكل قاعدة بيانات وطنية تتيح إمكانية تكامل جهود البحث العلمي والمعارف المكتسبة عن المناطق المحيطية وتحديد أولوياتها في الوقت ذاته.

وتعتبر البيئتان الساحلية والمحيطية عاملا هاما في التنوع البيولوجي الهائل للبلد. وتتسم بعض نظمهما الإيكولوجية، مثل مستنقعات المانغروف والشعاب المرجانية وأراضي المراعي البحرية في المنطقة الساحلية، أو الفتحات الحرارية المائية والتسربات الباردة في المنطقة البحرية، بثناء بالغ من الناحية البيولوجية.

وتم جرد ما يقرب من ١٣٠ نظاما من نظم البحيرات الشاطئية، تمتد على مساحة ١ ٥٦٧ ٠٠٠ هكتار تقريبا. وتتسم هذه النظم الإيكولوجية بقدرة إنتاجية عالية. وهي بؤرة هامة من بؤر التنوع البيولوجي وتمثل مواقع تتيح إمكانية تكاثر أنواع ذات أهمية تجارية وتوفر لها التغذية والملاذ. كما تعتبر مواقع لإعادة تدوير وتخزين وتصدير المغذيات والرواسب ولها قيمة كبيرة من حيث المناظر الطبيعية.

وتتخلل الشواطئ والسواحل الصخرية المكسيكية عناصر إيكولوجية هامة تتمثل في كثبان رملية، ومواقع لوضع بيض السلاحف البحرية، ومناطق رطبة ذات أهمية دولية، وجزر حاجزة، وموئل الأنواع "الكاريزمية" أو المحمية، ومجموعات أحيائية ذات أهمية بالنسبة إلى النظم الإيكولوجية المختلفة، وموئل الطيور الساحلية والبحرية.

ويتوفر المكسيك على ست مناطق معترف بها توجد فيها شعاب مرجانية. وتقدر المساحة التي تغطيها هذه الشعاب في المياه الدافئة بـ ١ ٧٨٠ كيلومترا مربعا، أي حوالي ٠,٦٣ في المائة من المساحة الإجمالية لهذا النوع من الشعاب في العالم. غير أنه لا يعرف الكثير عن التوزيع الجغرافي للشعاب المرجانية في المياه الباردة في المكسيك.

وتتسم المنطقة الساحلية بالهشاشة بدرجات متفاوتة أمام أثر عدد من الظواهر الطبيعية التي تتعرض لها، وبخاصة الأعاصير والفيضانات والانهيالات الأرضية والزلازل. وتعتبر الأعاصير الحلزونية والمدارية من أكثر هذه الكوارث الطبيعية خطورة نظرا لما تخلفه من آثار تخطيطية تمس السكان والهياكل الأساسية والنظم الإيكولوجية الساحلية.

العوامل الاقتصادية

يرتبط بلدنا حاليا بالعالم بواسطة شبكة بحرية ومرافئية واسعة. ويتألف النظام المرفئي في المكسيك من ١٠٧ مرافئ ومحطات بحرية طرفية، ٦٤ منها مرافئ عميقة المياه، تعمل فيها ١١١ شركة خطوط بحرية يرفع معظمها أعلام أجنبية.

وتوفر المكسيك بالفعل نسبة ٠,٩ في المائة تقريبا من إنتاج السمك في العالم، وتتراوح كمية إنتاجها من الأسماك بين ١,٣٥ و ١,٥٧ مليون طن في السنة. ويقدر عدد من يعتمدون بشكل مباشر على هذا النشاط الاقتصادي بحوالي ٢٦٩ ٠٠٠ شخص.

وتمثل السياحة رابع مصدر من مصادر العملة الأجنبية في البلد. ويحتل المكسيك المرتبة الثامنة في العالم من حيث عدد الزائرين والثانية عشرة من حيث حجم الإيرادات المتأتية من النشاط السياحي. وتمثل تلك الإيرادات نحو ٨,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وتوفر أكثر قليلا من ١ ٧٥٢ مليون فرصة عمل. ويقدر أن ٥٨ في المائة من غرف الفنادق المتاحة توجد في المناطق المواجهة للشاطئ.

ويحتل المكسيك المرتبة السابعة في إنتاج النفط على مستوى العالم. وتعتبر الصناعة النفطية قطاعا رئيسيا في الاقتصاد الوطني نظرا لأن بيع وتصدير الغاز والنفط والمنتجات النفطية الثانوية يمثل حوالي ٣٠ في المائة من صافي الإيرادات في البلد. وتتركز أنشطة هذا

القطاع أساسا في المناطق البحرية والساحلية لخليج المكسيك ومنطقة جنوب شرقي المحيط الهادئ.

وتنتج محطات توليد الطاقة الحرارية أكثر من ٩٠ في المائة من الكهرباء، ويقع الكثير منها في المنطقة الساحلية. كما تقع محطة توليد الطاقة النووية الوحيدة في البلد في لاغونا فيردى، فيراكروز، في خليج المكسيك.

وتشمل الصناعات الرئيسية التي توجد في المنطقة الساحلية الصناعات الكيماوية وصناعة تكرير النفط وصناعة الصلب وصناعة بناء السفن البحرية.

وقطاع التعدين ليس من القطاعات المتقدمة في المنطقة الساحلية، ويتمثل أساسا في استخراج الملح والحجر الجيري والرمل وغير ذلك من المعادن مثل الفوسفوريت. ومن بين الموارد المعدنية الأخرى التي يمكن استغلالها عقيدات المنغنيز والرواسب الكبريتية المتعددة الفلزات التي توجد في المنطقة الاقتصادية الخالصة.

وتغطي الزراعة وتربية الماشية في المنطقة الساحلية ٢٩,٣٦ في المائة من امتدادات أراضي ٢٦٣ بلدة في المنطقة. وفيما تعتبر الزراعة الجافة أكثر أنواع الزراعة شيوعا في خليج المكسيك (٧١,٧٠ في المائة من المساحة المزروعة)، تشكل الزراعة المروية ٥٨,٥٩ في المائة من مجموع المساحة المزروعة في المنطقة المطلة على المحيط الهادئ من المكسيك.

السكان

من الناحية التاريخية، ظل النمو السكاني للمنطقة الساحلية بطيئا ولا يشكل سوى نسبة صغيرة من المجموع. بيد أن النشاط السكاني تأثر، ابتداء من النصف الثاني من القرن العشرين، بظهور أنشطة سياحية ونفطية وأنشطة في مجالات الموانئ والزراعة والصناعة. وفي عام ٢٠٠٠، بلغ عدد سكان البلديات الـ ٢٦٣ التي تشكل المنطقة الساحلية المقترحة ٢٢ ٨٠٨ ٠٦٨ نسمة، أي ما يناهز ربع مجموع سكان البلد. ومعدل النمو السكاني في الوقت الراهن، في البلديات الساحلية يفوق المتوسط على مستوى البلد بأسره كما يفوق معدل النمو في البلديات الداخلية.

المشاكل البيئية

أسفر الضغط الذي تتعرض له النظم الإيكولوجية ومواردها الطبيعية نتيجة تسارع النمو السكاني وغياب التخطيط الطويل الأجل في مجال تنمية الأنشطة الاقتصادية عن حدوث تدهور تدريجي مباشر وغير مباشر لتلك النظم.

وتُعزى المشاكل البيئية الرئيسية المرتبطة بصيد الأسماك إلى الاستغلال المفرط للموارد وغيرها من طرق الصيد المدمرة و/أو غير الانتقائية. وفي كثير من الأحيان، أقيمت تربية المائيات على نظم إيكولوجية رئيسية مثل المانغروف والمستنقعات.

وطُورت السياحة الشاطئية عن طريق مشاريع عمرانية ضخمة، ترتب عليها توسع حضري كبير، واستثمارات في إنشاء الفنادق ومشاريع الهياكل الأساسية. وأسفر ذلك عن حدوث تدهور بيئي وثقافي مما يقترن بتغير أنماط استغلال الأرض وتغيير المعالم الطبيعية. وعلاوة على ذلك، كان هناك بعض الآثار المباشرة الناتجة عن أنشطة سياحية معينة مثل الرياضيات المائية.

وتتصل المشاكل البيئية المتعلقة بالقطاع الزراعي بالاستعمال غير السليم للمواد الكيميائية (مبيدات الآفات والأسمدة)، والممارسات الزراعية غير الملائمة في الأراضي غير الصالحة للزراعة ونشاط إزالة الأحراج لزيادة مساحة الأراضي المتاحة للزراعة أو تربية الماشية على نطاق واسع، مما يؤثر سلباً على مستجمعات المياه ويؤدي إلى تلوث المياه والتحاتات وإطماء المجاري المائية الساحلية وزيادة خطر التعرض للفيضانات في المناطق الواجهة.

وفي كثير من الأحيان، تقام المرافق الصناعية والنفطية والمنشآت المرفئية، فضلاً عن مرافق التربية المائية للحميري، على نظم إيكولوجية ساحلية رئيسية، مثل الأراضي الرطبة ومستنقعات المانغروف والحواجز الرملية، وتؤدي هذه التغييرات في استغلال الأراضي إلى التلوث وغيره من الآثار السلبية، سواء من جراء تلك المرافق ذاتها أو بسبب العمليات التي تنفذ فيها.

الإطار التنظيمي

يوجد على المستوى الاتحادي سبعة عشر قانوناً وثماني لوائح اتحادية تحكم المناطق الساحلية والبحرية. كما توجد تسع هيئات مختلفة تمارس سلطاتها، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، في هذا المجال. ودائماً ما تعالج المسائل التنظيمية المتعلقة بالمنطقة الساحلية باستخدام نهج قطاعي، الأمر الذي يؤدي إلى جعل الإطار القانوني المنظم للمنطقة متشعباً وغير متسق. وتتعلق أوجه القصور الرئيسية التي تلاحظ في هذا المجال بزيادة التنظيم بشكل مفرط وعدم اتساق بعض الصكوك فيما بينها، ووجود ثغرات قانونية، والافتقار إلى تنسيق مجالات الاختصاص وتضارب المصالح فيما بين القطاعات، ونقص الرقابة والإشراف.

وهناك صكوك تتعلق بالسياسة البيئية وضعها القانون، بهدف تعزيز بعض أهداف السياسة العامة المحددة بوضوح أو تضييقها أو توجيهها أو فرض التقييد بها. وفيما يتعلق

بالسياسة البيئية الساحلية بوجه خاص، فإن الصكوك السارية هي: المدونة الإيكولوجية للإقليم، التي تشمل جزءا يتعلق بالبيئة البحرية؛ وتقييم الأثر البيئي؛ والتصاريح والتراخيص والامتيازات والتفويضات؛ والمعايير الرسمية المكسيكية، والمناطق الطبيعية المحمية.

ويلزم مواءمة هذه الصكوك من أجل تحقيق نتائج تنسم بقدر أكبر من الكفاءة، كما أن هناك أيضا حاجة إلى تهيئة الظروف الضرورية لتطبيق صكوك قائمة أخرى، مثل تلك التي تغطي المسائل الاقتصادية والمالية والضريبية؛ والتنظيم الذاتي وإصدار الشهادات، والتدقيق البيئي.

الإدارة

ينصب دستور المكسيك الدولة وصيا على الموارد الطبيعية. بما في ذلك الأرض، والمسطحات المائية، والكائنات النباتية والحيوانية البرية، والموارد المعدنية، بما في ذلك البيئات البحرية، باعتبارها تراثا للأمة. ويرسي الدستور أيضا الأسس القانونية للتشريعات البيئية المتعلقة بالاستغلال المستدام للموارد الطبيعية وصيانتها.

ورغم تعقد نظام الأطراف الفاعلة الاجتماعية المشتركة في استغلال هذه الموارد، فإن المسؤولية عن تحديد استعمالها وصيانتها تقع على عاتق الهيئات الاتحادية. ومن ثم، فإن مالكي الموارد ومستعمليها، والمجتمع ذاته، لا يدركون الحاجة إلى العناية بالبيئة، أو لا يتحملون المسؤولية عن ذلك.

ولم يجر إلا مؤخرا وضع سياسة بيئية تتوخى المواءمة بين الاستغلال والحفظ، وتعترف بالموارد الطبيعية بوصفها من مقومات حياة المجتمع، وإن كان الانتفاع قد اقترن بتدهور في القيم والخدمات البيئية المشتركة. ومن اللازم الإقرار بأن القطاعات المعنية لا تحكمها دائما المبادئ البيئية، بل تُتخذ قرارات على مستوى السياسات العامة تنطوي على إدامة تدهور الموارد بحثا عن منافع اقتصادية قصيرة الأجل.

أما مشاركة المجتمع، فتتخذ أشكالا متباينة جدا وتتفاوت درجاتها تفاوتاً شديداً. فهي عملية غير متجانسة وتشارك فيها جهات فاعلة عديدة ومتنوعة: الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات وحكومات البلديات، والمؤسسات، ومجموعات الدعم، ومنظمات المنتجين، وغرف التجارة، والرابطات المهنية، والمنظمات غير الحكومية، والأراضي المشاع والمجتمعات المحلية الريفية و/أو مجتمعات الشعوب الأصلية، وغير ذلك.

وفي المنطقة الساحلية التي هي في حد ذاتها معقدة أصلاً، هناك حاجة إلى إنشاء آليات تشاركية لإشراك المجتمع في عمليات التخطيط وصنع القرار الشامل لجميع الفئات والمتعلقة بالتنمية المستدامة.

وعلاوة على ذلك، يُعدّ نشر المعلومات، والتدريب على الأنظمة المطبقة على استغلال الموارد الطبيعية، وتخطيط التنمية، ومتابعة البرامج والإجراءات ذات الصلة، من المتطلبات الأساسية إذا أُريد للمجتمع المحلي عموماً أن يؤدي دوراً إلى جانب الدور الذي تؤديه السلطات في رصد التقيد بالتشريعات البيئية.

العناصر الأساسية لوضع سياسة بيئية وطنية من أجل التنمية المستدامة للمحيطات والسواحل

ينبغي للسياسة أن تكون:

قائمة على رؤية متكاملة. أي أن تكون سياسة تجمع ما بين الحكومة والمجتمع، والعلم والتكنولوجيا، وكذلك بين المصالح القطاعية والعامّة، عند وضع وتنفيذ البرامج التي تحكم استخدامات النظم الإيكولوجية ومواردها والخدمات البيئية، وتنميتها بصورة مستدامة وحمايتها.

منسقة داخل المؤسسات وفيما بينها. أي أن تكون سياسة تحقق الربط بين الإجراءات والبرامج المؤسسية في الاتجاهين الرأسي (داخل المؤسسات) والأفقي (فيما بين المؤسسات) على أساس إطار استراتيجي عام، مع تحاشي ازدواجية المهام وتداخل المسؤوليات، وذلك بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية.

قادرة على التكيف. أي أن تكون سياسة ديناميّة، قادرة على التغير والتكيف باستمرار استناداً إلى تقييم ومتابعة نتائج الإجراءات الإستراتيجية والبرامج المؤسسية التي تتضمنها.

شفافة. أي أن تكون سياسة منفتحة تستند إلى معلومات مناسبة ودقيقة عن الإجراءات والبرامج المنفذة، والموارد المستخدمة ونتائجها، بما يسمح بالمساءلة وإبداء التعليقات من جانب المجتمع.

تشاركية ومستنيرة. أي أن تكون سياسة قائمة على مشاركة طائفة واسعة من مختلف قطاعات المجتمع عن طريق مشاركة أعضائها، والتشاور العام في عملية صنع القرار.

متعددة التخصصات. أي أن تكون سياسة جامعة شاملة لمختلف ميادين المعرفة والعلم اللازمة لفهم العمليات والظواهر السائدة في البيئة الإقليمية المعقدة للمناطق الساحلية والبحرية.

قائمة على أفضل المعلومات المتاحة. أي أن تكون سياسة قائمة على الأدلة والمعلومات المستخلصة بصورة منهجية، وأن تتسم بالصرامة العلمية لاعتماد صحة عملية صنع القرار ودعمها.

تعريف المنطقة الساحلية

كان من الضروري رسم حدود المنطقة الساحلية لتحديد الأساس الإقليمي لتنفيذ السياسة البيئية الوطنية، من حيث إستراتيجيتها ومعالمها البيئية، بغية تحديد الأشخاص الجهات الفاعلة والحدود الإقليمية للإدارة المطلوبة وتدابير التنسيق. وكان من الضروري أيضا تحديد البلديات الساحلية وتلك التي تتأثر بالساحل، أو تشارك في العمليات الدينامية الساحلية.

”المنطقة الساحلية هي المنطقة الجغرافية التي يقع فيها تفاعل متبادل فيما بين البيئة البحرية والبيئة الأرضية والغلاف الجوي. وهي تشمل: (أ) جزءا قاريا يتكون من ٢٦٣ بلدية ساحلية، تُطل ١٥٠ منها على البحر، و تقع ١١٣ في الجزء الداخلي الموالي لها مباشرة، وتتعرض لتأثير ساحلي قوي أو متوسط؛ (ب) جزءا بحريا محمدا يبتدئ من الجرف القاري ويحده التساوي العمقي عند - ٢٠٠ متر؛ (ج) جزءا ساحليا تمثله الجزر الوطنية“.

ومن المفيد إنشاء مناطق تحظى بأولوية عالية في الاهتمام على الصعيد الإقليمي، استنادا إلى معايير قد تكون بيئية، مثل المناطق الوطنية المحمية ومناطق الحفظ ذات الأولوية؛ أو اجتماعية - اقتصادية: مثل الأنشطة والمهاكل الأساسية المتعلقة بالصناعة والموانئ والسياحة وصيد الأسماك وتربية المائيات أو التنمية الحضرية؛ أو محددة حسب درجة التعرض للمخاطر: مثل الظواهر الطبيعية وتلك الناشئة عن الأنشطة البشرية.

الإطار الاستراتيجي للسياسة البيئية الوطنية للتنمية المستدامة للمحيطات والسواحل

يتطلب إدماج المناطق المحيطة والساحلية، فضلا عن مواردها وخدماتها البيئية في تنمية البلد مجموعة من الأدوات التي تتيح إمكانية البدء في عمليات التخطيط الطويل الأجل ومواصلتها. وتحقيقا لهذا الغرض، يُحَبَّذ أن تدرج حكومة المكسيك المواضيع التالية في الخطة الإنمائية الوطنية:

- سياسات تستهدف التنمية المستدامة للمحيطات والسواحل؛
 - الدور الاستراتيجي للمناطق البحرية للمكسيك (شمال المحيط الهادئ، خليج كاليفورنيا، جنوب المحيط الهادئ، خليج المكسيك، والبحر الكاريبي) في التنمية الوطنية؛
 - الأثر التي تخلفه السياسات القطاعية (الزراعة، وصيد الأسماك، والصناعة، والسياحة، والنقل، والطاقة) على المناطق الساحلية؛
 - أهمية أن تتضمن الخطط والبرامج الإنمائية (مثل تنمية المناطق الحضرية، السياحة، الموانئ، إلخ) مراعاة المخاطر الطبيعية التي تتعرض لها السواحل، من أجل الحد من ضعف النظم الإيكولوجية، والسكان، والهياكل الأساسية، أمام الكوارث الطبيعية؛
 - استصواب الاستفادة على نحو أفضل من خطط التمويل القائمة في المناطق الحساسة مثل المناطق المحيطة والساحلية؛
 - البعد الدولي للعديد من المسائل الساحلية والبحرية التي تشغل بال المكسيك، بما فيها الالتزامات التي تعهدت بها في المعاهدات الدولية.
- وسيجرى في قدر الاستطاعة إعداد وتنفيذ التخطيط الاستراتيجي للاستغلال المستدام للموارد المحيطة والساحلية بإتباع نهج يتسم بالدينامية والمرونة والقابلية للتكيف، لكي يظل مستداما وسليما، مع مراعاة حدود وإمكانيات التنظيم الاجتماعي، ونظام الإنتاج، والإطار المؤسسي، وظروف البيئة البيوفيزيائية. بيد أن ثمة مجموعة من المشاكل تعيق عملية التخطيط هذه وتستعصي على الحل، ومن أبرز معالمها ما يلي:
- افتقار الخطة الإنمائية الوطنية إلى سياسة وطنية عامة تطرح رؤية طويلة الأجل لتنمية وحماية المحيطات والسواحل، وتجمع بين مختلف السياسات القطاعية التي تؤثر في هذه المجالات؛
 - ضعف مشاركة مستعملي الموارد المحيطة والساحلية في عملية صنع القرار؛
 - عدم اتساق التشريعات والسياسات العامة؛
 - جمود النظام البيروقراطي والإداري؛
 - الافتقار إلى الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ مبادرات الإدارة المتكاملة على الصعيدين المحلي والإقليمي؛
 - الافتقار إلى هيئة تنسيقية وطنية.

وقد جرت معالجة هذه المشاكل بإتباع نهج إقليمي لا مركزي، بالتنسيق فيما بين أجهزة الحكومة الثلاثة. وسيتعين تنفيذ الحلول على الصعيد المحلي في سياق إستراتيجية إقليمية. وهذا سيجعل الإدارة المحلية مسؤولة عن إدارة المعلومات البيئية، مع إشراك مستعملي الموارد وتنفيذ خطط الإدارة المتكاملة بصورة روتينية.

وستتحمل السلطات الإقليمية وسلطات إدارة مستجمعات المياه مسؤولية صوغ مقترحات إستراتيجية، وتعزيز التنسيق فيما بين السلطات المحلية، وكفالة التقيد بالتشريعات الوطنية، وتعزيز التعاون فيما بين المناطق.

سيتعين على السلطات على الصعيد الوطني أن توفر إطارا تنظيميا وقانونيا ومنهجيا سيتسنى في حدوده تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد الساحلية والمحيطية. كما سيتعين عليها أيضا أن تعطي الصورة الكلية على النطاق الوطني فيما يتعلق بتوجيه ودعم الأنشطة المتناسقة على الصعيدين الإقليمي والمحلي.

وقد وضعت إستراتيجية تنفيذ السياسة البيئية في مجال المحيطات والسواحل للاستجابة لمجالات الاهتمام الرئيسية المحددة في حلقات العمل التشخيصية السابقة، التي نظمت لمناقشة مشاكل الإدارة البيئية في نطاق قطاع البيئة المكسيكي، وفقا للمعايير المواضيعية الرئيسية التالية:

الجوانب التنظيمية والمؤسسية

يتعين اتخاذ الخطوات الضرورية لإقامة الأسس القانونية والإدارية للهيئات الرسمية لسلطات الحكومة الثلاث للعمل بشكل منسق فيما بينها ومع المجتمع برؤية مشتركة ومتفق عليها، وبطريقة قائمة على المشاركة ورؤية مؤسسية في إطار مفهوم الاستدامة، وفقا لتعريف واضح للصلاحيات والوظائف والمسؤوليات. ولبلوغ تلك الغاية، يُقترح ما يلي:

- وضع المفهوم القضائي الذي يحدد المنطقة الإقليمية الأساسية لأغراض الإدارة البيئية للمنطقة الساحلية؛
- تعزيز الإطار المؤسسي ومواءمة الخطط والبرامج من أجل معالجة مسألة الإدارة البيئية الساحلية بشكل منسق وتشاركي وكفاء على الصعيدين الوطني والمحلي.

أدوات السياسة العامة

يتعين على أدوات السياسة البيئية التي تتولى تنظيم إدارة الموارد الطبيعية والتنمية الإنتاجية والاجتماعية ورصدها وتخطيط حدودها بشكل عملي أن تنظر إلى التنمية المستدامة في المحيطات والمناطق الساحلية باعتبارها جزءاً أساسياً من عملية التخطيط.

ومن الممكن أن يتم إدماج الأجزاء البرية والبحرية من المناطق الساحلية والمياه المحيطة التي يمارس البلد سيادته عليها باستخدام مدونة القواعد الإيكولوجية البحرية ومدونة القواعد الإيكولوجية الإقليمية، باعتبارهما أداتين للتخطيط على المستوى الأول من أجل وضع وتشغيل أدوات أخرى للسياسة البيئية. وسيكون بالإمكان أيضاً إنشاء هيكل لتخطيط المنطقة الساحلية، بحيث يشمل: (أولاً) شمالي المحيط الهادئ، (ثانياً) خليج كاليفورنيا، (ثالثاً) جنوبي المحيط الهادئ، (رابعاً) خليج المكسيك (وخامساً) البحر الكاريبي، بوصفها مناطق متكاملة من حيث التخطيط والتنظيم في المجال الإيكولوجي، مع اعتماد المجمعات الساحلية والمحيطية ومعاملتها كوحدات إقليمية للإدارة البيئية.

النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي

يجب العمل على حماية وصيانة المحيطات والسواحل الخاصة بالبلد واستخدامها بشكل مستدام، استناداً إلى الخصائص الهيكلية والوظيفية للنظم الإيكولوجية، ومع مراعاة احتياجات وتطلعات الفئات الاجتماعية المرتبطة بها. ويجب إنشاء برامج إقليمية لإنفاذ النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية و/أو إصلاحها و/أو تجديدها وإدراجها كمجالات إدارية خاصة في عمليات التخطيط المكاني والتنمية الاقتصادية المخططة.

قطاعات الإنتاج والمستوطنات البشرية

ينبغي أن يستند النهوض بالتنمية المستدامة للمحيطات والسواحل إلى معرفة علمية بالموارد الطبيعية، سعياً لإصلاح الأضرار التي تلحق بالنظم الإيكولوجية الساحلية والمحيطية، من خلال إدماج المعايير الإيكولوجية، والمنظور الشامل للنظم الإيكولوجية، وأفضل الأدلة العلمية، والمبدأ الوقائي، في إدارة الموارد البحرية والساحلية والتخطيط الإنمائي في كل قطاع من قطاعات الإنتاج.

ويجب إنشاء آليات لمراقبة ومنع حدوث أضرار بالبيئة الطبيعية وأي تلوث من صنع الإنسان ناشئة عن الأنشطة الإنتاجية وإنشاء مراكز حضرية وريفية في هذه المنطقة، إلى جانب التصدي لآثار ذلك على السكان من خلال اعتماد نموذج للتخطيط الإقليمي يستند إلى وضع تشريعات إيكولوجية إقليمية.

ولدى التخطيط واتخاذ إجراءات فيما يتصل بتنمية واستغلال المناطق الساحلية والمحيطية، من الضروري تعميم المنظور الناشئ عن الالتزامات المكرسة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بغية الحد من هشاشة البيئة، والتنبؤ بالكوارث، وتنفيذ إدارة متكاملة للمخاطر في هذا المناطق.

الإدارة والمشاركة الاجتماعية

يجب كفالة توفر الظروف اللازمة لإدارة ورصد المنطقة الساحلية بصورة فعالة وملائمة لدى تطوير أنشطة الإنتاج، استناداً إلى بناء القدرات المؤسسية والتنسيق بين سلطات الحكومة الثلاث، بغية ضمان الامتثال للإطار المعياري، مع توفير الشفافية والمشاركة الاجتماعية من خلال تنمية الوعي البيئي وتمييز النتائج.

نظم المعلومات (البحث العلمي والتثقيف والإعلام)

يجب بذل جهود لتشجيع استحداث نظام شامل للمعلومات يسهل الوصول إليه من أجل توجيه البحوث العلمية والتكنولوجية ونشرها وتنسيقها، بهدف تعزيز إنشاء وتبادل المعارف، ومن أجل دعم عملية صنع القرار والإدارة البيئية والتخطيط المكاني وتنفيذ نظم الإنتاج المستدام، ودعم عملية تقييم ورصد الحالة البيئية للمحيطات والسواحل.

وينبغي أن يشكل تعزيز تدريب الموارد البشرية وتطوير المؤسسات وتقويتها، عناصر أساسية في إنشاء البحوث العلمية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وكذلك تطوير قدرات صانعي القرارات.

ويجب بذل مزيد من الجهود المؤسسية في النهوض بالتثقيف البيئي والوعي العام بين قطاعات الإنتاج والمجتمع بصفة عامة، لإذكاء الوعي وتشجيع المشاركة المستنيرة في الإدارة البيئية وإيجاد سلوك يفضي إلى استدامة المنطقة الساحلية.

المخطط العام للسياسة البيئية المتعلقة بالمحيطات والسواحل

يقترح تحت كل عنوان من عناوين المواضيع النقاط الأساسية الخاصة بالسياسة البيئية، وهي تشكل الإجراءات المحددة التي يتعين الاضطلاع بها؛ وبعبارة أخرى، الزخم التنفيذي للاستراتيجية. ويرد أدناه ملخص عام لهذه النقاط.

الإطار المعياري والمؤسسي

- تقديم تعريف قانوني للمنطقة الساحلية

- إدخال نظام للإدارة الساحلية المتكاملة في الإطار الإداري والقانوني
- تحليل مدى ملاءمة إنشاء تشريعات محددة أو استكمال الإطار المعياري القائم في مجال المحيطات والسواحل
- تعزيز المؤسسات المسؤولة عن إدارة المنطقة الساحلية
- تشجيع وضع قواعد تنظيمية بشأن مواضيع محددة عن طريق المعايير البيئية الرسمية

أدوات السياسة العامة

- إعداد مدونات للقواعد الإيكولوجية البحرية على المستويين الإقليمي والمحلي ومدونات لقواعد التخطيط المكاني بوصفها صكوكا أساسية للتخطيط البيئي وتنمية المنطقة الساحلية في المكسيك
- ينبغي أن تكون مدونات القواعد الإيكولوجية وقواعد التخطيط المكاني هي الأساس لتنسيق الصكوك المحلية الأخرى مثل برامج التنمية الحضرية، وتقييمات الآثار البيئية، ومناطق الإدارة الساحلية المتكاملة، بهدف تبسيط إصدار التفويضات والامتيازات والشهادات والتراخيص والتصاريح في مجال التخطيط المكاني
- تعزيز تطبيق الصكوك الاقتصادية
- تشجيع عملية إصدار الشهادات البيئية الخاصة بالأعمال التجارية والبلديات في المنطقة الساحلية

النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي

- تعزيز آليات معالجة وتسوية المنازعات بشأن تقييمات الأثر البيئي على النظم الإيكولوجية الساحلية
- العمل على التشغيل الفعال للمحميات الطبيعية الساحلية
- بناء القدرات المتعلقة بحماية الأنواع الساحلية والبحرية ذات الأولوية وموائلها
- ضمان صون وحماية النظم الإيكولوجية الساحلية الأساسية أو ذات الأولوية مثل البحيرات الساحلية ومستنقعات المنغروف والشعاب المرجانية والأعشاب البحرية
- تشجيع إصدار قواعد تنظيمية محددة لإدارة النظم الجزرية
- إعداد مبادئ توجيهية لإدارة الإجراءات الوقائية والرقابية المتعلقة بالنظم الجزرية لاتقاء الآثار البيئية للأنواع الدخيلة وانتقال الكائنات الحيوانية من مواطنها

قطاعات الإنتاج والمستوطنات البشرية

- تشجيع التنمية المستدامة في المنطقة الساحلية استنادا إلى خصائصها ومدى ملائمة الأراضي لتطوير الإنتاج
- وضع اتفاقات بين القطاع الخاص والحكومة ومختلف قطاعات المجتمع بشأن تخطيط التنمية الاقتصادية الساحلية
- تشجيع تطوير الإنتاج بحيث يراعي المعايير البيئية
- تجنب تلويث المنطقة الساحلية ومكافحة آثاره البيئية
- تجنب تلويث البيئة البحرية الناجم عن الأنشطة البرية ورصد ذلك التلوث
- تشجيع التنمية المستدامة لصناعة السياحة الساحلية وسياحة الرحلات البحرية
- تشجيع الممارسات المستدامة في تنمية أنشطة صيد الأسماك والأنشطة البحرية
- تطوير الهياكل الأساسية وتوفير الخدمات المرفئية والبحرية، بالتنسيق بين وزارة الاتصالات والنقل ووزارة البحرية ووزارة البيئة والموارد الطبيعية
- كفالة تحقيق الإدارة الكفؤة للأراضي الساحلية الخاضعة للامتياز (المناطق البحرية/الأرضية الاتحادية)

الإدارة والمشاركة الاجتماعية

- تعزيز عمليتي عدم التركيز واللامركزية
- دعم تطوير القدرات التقنية والمؤسسية للحكومات المحلية
- إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات بشأن الإدارة المتكاملة للمحيطات والسواحل
- إدماج وتطوير المجالس الإقليمية المعنية بإدارة المحيطات والسواحل
- تنفيذ برامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية
- تشجيع مشاركة القطاع الخاص؛ والمنظمات غير الحكومية التي تعالج القضايا الاجتماعية والبيئية وقضايا السكان الأصليين، ومنظمات الزراعة وصيد الأسماك في عملية صنع القرار

- إيجاد رؤية جماعية وتشجيع العمل الجماعي في صنع القرار وفي التماس الحلول من أجل تحقيق مستقبل مستدام في المناطق الساحلية والبحرية
- تعزيز نظم الحماية المدنية والوقاية من الكوارث
- إعداد خريطة تبين المخاطر وجوانب الضعف في المناطق الساحلية والبحرية

نظم المعلومات المتعلقة بالمحيطات والسواحل (البحث العلمي والتثقيف والإعلام)

- تنفيذ برنامج وطني للبحث العلمي في مجال السواحل والمحيطات
- إنشاء النظام الوطني للمعلومات البيئية بشأن السواحل والمحيطات
- استحداث معارف علمية عن البيئات الساحلية والبحرية، مع التركيز على النظام الإيكولوجي
- تشجيع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي كأداة من أدوات السياسة البيئية
- تشجيع تطوير الموارد البشرية
- تعزيز تكامل الشبكات المؤسسية للعمل على الصعيدين الوطني والإقليمي
- تصميم برنامج لرصد نوعية الأوضاع البيئية، ونوعية الحياة، والتنمية الاقتصادية في المناطق الساحلية
- تعزيز الوعي والتثقيف بشأن المسائل البيئية بين سكان المناطق الساحلية

الإعداد للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

تضع السياسة البيئية الوطنية من أجل التنمية المستدامة للمحيطات والسواحل مبادئ توجيهية للتنمية المستدامة من خلال الاستخدام والاستغلال الملائم للموارد البحرية والساحلية الطبيعية. ويهدف الزخم العام للسياسة البيئية إلى تحقيق الاتساق والتنسيق بين السياسات العامة والسياسات القطاعية، مع اقتراح نموذج للإدارة الشاملة والتكيفية القائمة على المشاركة وتعدد التخصصات، وذلك عن طريق ما يلي:

- تعزيز وجود إطار معياري فعال، يركز على النظم الإيكولوجية
- تقوية المؤسسات وعدم تركيز السلطة الإدارية واعتماد اللامركزية في الإدارة وبناء القدرات

- تنمية المنطقة الساحلية بصورة منسقة داخل إطار للتخطيط الطويل الأجل في مجال استخدام الأراضي
 - التطبيق الفعال لصكوك السياسة العامة والمبدأ الوقائي في تنظيم التنمية
 - الحفاظ على هيكل ووظيفة النظم الإيكولوجية الساحلية (التنوع البيولوجي والإنتاجية) والحفاظ على الموائل والنظم الإيكولوجية الأساسية
 - تعزيز المشاركة وتقاسم المسؤولية من جانب المجتمع في صنع القرار استناداً إلى أفضل المعلومات المتاحة
 - تحقيق التكامل الإقليمي والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية
- وبهذه الطريقة، بدأت المكسيك في الوفاء بالالتزامات التي قطعتها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو في عام ١٩٩٢ (قمة الأرض) والوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في عام ٢٠٠٢ في جوهانسبرغ، تماشياً مع الأحكام العامة للدستور وقانون التوازن الإيكولوجي العام وحماية البيئة. وبالتحديد:
- مواصلة المشاركة التقنية من جانب وزارة البيئة والموارد الطبيعية في الاجتماعات التي يتم تنظيمها في إطار الاتفاقيات الدولية الاثنتي عشرة المتعلقة بالمحيطات والسواحل التي وقعتها المكسيك، أو في المنتديات الدولية الناشطة في بلدنا، وعلى وجه الخصوص، في الأعمال المضطلع بها تحت إشراف المنظمة البحرية الدولية التابعة للأمم المتحدة واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بما في ذلك الأعمال التقنية الهامة المنبثقة عن برنامج العمل العالمي والاجتماع الحكومي الدولي الثاني لاستعراض برنامج العمل العالمي وعملية الأمم المتحدة المتعلقة بالمحيطات.
 - ومواصلة العمل التقني المضطلع به في إطار اتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى (اتفاقية كارتاخينا).